المغترب العربي

نشرة غير دورية تصدرها إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة – جامعة الدول العربية

العدد الخامس – يناير 2017

المحتويات:

الافتتاحية

الهجرة غير النظامية في المنطقة العربية

منتديات واجتماعات

* الاجتماع التشاوري على مستوى المندوبين بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومجلس الأمن

* اجتماع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمناقشة البعد الأمني لأزمة الهجرة

* الاجتماع التنسيقي الرابع عشر حول الهجرة والتنمية

* المؤتمر البرلماني الثاني حول الهجرة: "مساهمة المهاجرين الأفارقة في تنمية دول المنشأ ودول المقصد"

* المنتدى العالمي للهجرة والتنمية

آليات التنسيق

* الاجتماع الثاني لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP

* الاجتماع العام رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين

* الاجتماع الثاني للجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة

تقارير ودراسات

* العدد الرابع من تقرير الهجرة العربية: الهجرة غير النظامية في شمال أفريقيا

* الهجرة القسرية في المنطقة العربية

أخبار الجاليات العربية

* احتفال يوم المغترب العربي لعام 2016

* اليوم العالمي للاجئين

* مبادرة البرلمان العربي لحماية حقوق اللاجئين السوريين

* تجمع الشتات في أوروبا يعقد ندوة في برلين بعنوان " القضية الفلسطينية أين وإلى أين "

* لاجئون في أولمبياد 2016

رموز المغتربين العرب

* رموز غادرتنا

جاليات عربية

* العرب الأمريكيون

إعداد: لبنى عصام عزام

الهجرة غير النظامية في المنطقة العربية

تأخذ الهجرة الدولية في المنطقة العربية عدة أشكال ما بين الهجرة الطوعية والقسرية، والهجرة النظامية وغير النظامية، وهجرة العمالة والكفاءات، وهجرة عربية بينية وهجرة عربية إلى الخارج. وتعد التدفقات المستمرة للهجرة غير النظامية من أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية حالياً في مجال الهجرة، خصوصاً مع تزايد أعداد الزوارق الغارقة التي تحمل على متنها هؤلاء المهاجرين، مع التوسع في أنشطة شبكات الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. ومما يزيد الوضع تعقيداً الحركة الواسعة للهجرة القسرية في المنطقة والناجمة عن الأحداث التي مرت بها المنطقة والتي ازدادت منذ عام 2011 وتأثرت بها العديد من الدول المجاورة.

ومن أكثر نتائج هذه الأحداث خطورة هو الاضطرار لاتباع مسالك شديدة الخطورة للهجرة، وأصبحت عدة بلدان في المنطقة العربية نقاطاً مهمة لعبور المهاجرين غير النظاميين من المنطقة ومن خارجها، بما في ذلك الفئات الهشة والضعيفة مثل الأطفال والنساء. وتزايدت عمليات الهجرة غير النظامية في المنطقة العربية بشكل ملفت للانتباه، سواء بين دول المنطقة أو من الدول العربية للدول الأوروبية، حيث ألقت هذه الأحداث بظلالها على القارة

الأوروبية، مع تحمل دول الجوار العربية وتركيا العبء الأكبر للأزمة. ولعبت الحكومات والمنظمات الدولية إلى جانب منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المضيفة دوراً كبيراً في هذه الأزمة.

وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات رسمية محددة بشأن أعداد المهاجرين غير النظاميين؛ تظل التقارير غير الرسمية والدراسات البحثية مؤشراً أولياً على معرفة حجم ووضعية تلك الظاهرة، التي لم تعد مقصورة على دولة بعينها؛ إذ تنتشر بشكل واضح في كل من تونس وليبيا ومصر والمغرب واليمن، فضلاً عن العديد من الدول الأفريقية التي تتخذ من الدول العربية، خاصة المطلة على البحر المتوسط، محطة أو دولة ترانزيت للانتقال إلى أوروبا. ووفقًا لتقديرات وإحصاءات رسمية غربية، فقد بلغ عدد الذين وصلوا إلى شواطئ القارة الأوروبية من الدول العربية 140 ألفاً منذ بدايات عام 2011 وحتى منتصف عام 2014. كما قدر عددهم بأكثر من 487 ألف شخص خلال الأشهر التسعة الأولى فقط من عام 2015. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة فقد تخطى عدد المهاجرين واللاجئين الذين وصلوا إلى أوروبا عبر إيطاليا واليونان وقبرص وإسبانيا 297 ألف شخص منذ بداية عام 2016 وحتى يوم 14 سبتمبر 2016، وتجاوز عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم أثناء عبور البحر المتوسط 3,212 شخص.

ويطلق على هذه التحركات "تدفقات الهجرة المختلطة" ؛ حيث يسلك المهاجرون واللاجئون نفس الطرق ووسائل النقل للوصول إلى دول المقصد. وتعد هذه التدفقات المختلطة سمة أساسية للعديد من حركات الهجرة في المنطقة حالياً، وخاصةً عندما يكون هؤلاء الأشخاص غير قادرين على دخول هذه الدول بطريقة قانونية. وفي معظم الأحيان يتم اللجوء إلى المهربين وتجار البشر والشروع في رحلات بحرية أو برية خطيرة تعرض حياة هؤلاء المهاجرين للخطر.

ويعد البحر المتوسط وخليج عدن أهم طريقين في المنطقة لهذه التدفقات المختلطة.

تشهد المنطقة العربية اليوم أكبر نسبة من حركات الهجرة واللاجئين في العالم، فإلى جانب الدوافع الاقتصادية، يتنقّل هؤلاء الأشخاص بشكلٍ أساسي نتيجة النزاعات في بعض دول المنطقة، والتي خلّفت تأثيراً عظيماً على أنماط الهجرة الإقليمية، وتعتبر بالتالي عوامل هامّة تسهم في تجدّد المآسي في وسط البحر الأبيض المتوسط، ومؤخراً أيضاً في أوروبا. بدورها، يمكن للكوارث الطبيعية، لا سيّما الظروف المناخية القاسية في المناطق الريفية، أن تؤدي إلى الهجرة، خاصة نحو المناطق الحضرية. وتشير بعض الدراسات إلى أنّ العوامل المناخية تفسّر ما بين 10 و20 ٪ من عمليات الهجرة بين الريف والحضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولا ريب في أنّ تزامن النزاعات والكوارث الطبيعية يمكن أن ينطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للمهاجرين. فعندما تضرب كارثةٌ طبيعية مجتمعاً محلياً يعاني نزاعاً ما، تسهم في تفاقم الاضطرابات القائمة وترسيخ انعدام المساواة، كما تؤثّر على الشريحة الضعيفة من السكان بطرق متفاوتة.

الهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط

تكتسب الهجرة غير النظامية أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظراً للأعداد الكبيرة من المهاجرين في هذه المنطقة والحوادث التي يتعرضون لها واهتمام وسائل الإعلام بها وتسليط الضوء عليها. وقد تزايدت عمليات الهجرة غير النظامية وتدفقات الهجرة المختلطة من المنطقة العربية إلى أوروبا برغم الجهود التي تبذل لوقفها.

ويدخل عدد كبير من المهاجرين من مجموعة بلدان المغرب العربي إلى أوروبا بطريقة شرعية، ولكنهم يقيمون لمدة تتجاوز تأشيرة الدخول أو يخالفون شروط التأشيرة، فيصبحون في وضع غير نظامي. ويدخل آخرون إلى أوروبا ضمن موجات الهجرة المختلطة. ووفقاً للوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (Frontex)، فقد قدر عدد الذين عبروا الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بطريقة غير نظامية بين عامي 2012 و2013 بـ 107,000 حالة، بما مثّل زيادة سنوية قدرها 48٪.

وتعتبر بلدان شمال أفريقيا وجهة رئيسية لموجات الهجرة المختلطة، ومن الصعوبة التمييز بين اللاجئين والمهاجرين الذين يتخذون من هذه البلدان وجهة نهائية والذين يتخذون منها نقطة عبور إلى أوروبا، والذين يُحتجزون فيها، حيث أدى تشديد المراقبة على الحدود الأوروبية بالعديد من المهاجرين العابرين من بلدان شمال أفريقيا إلى البقاء فيها لأعوام عديدة.

ومن ضمن أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة وتيرة الهجرة بطريقة غير نظامية من دول شمال أفريقيا نحو أوروبا لجوء الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة وصعوبة إجراءات الدخول إليها، في حين أن هناك عوامل مشجعة على السفر تتمثل في القرب

الجغرافي والروابط اللغوية والتاريخية منذ الحقبة الاستعمارية، والفرص المنشودة في العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 وما نتج عنها من موجات نزوح ولجوء كبيرة، مما أدى إلى زيادة ظاهرة الهجرة المختلطة في المتوسط، فاحتياجات البقاء الأساسية تدفع هؤلاء الذين يعيشون في خطر دائم إلى البحث عن بديل آمن لهم ولأسرهم، حتى وإن كان هناك مخاطر في سبيل الوصول لهذا البديل.

ويعد البحر المتوسط من أخطر طرق الهجرة غير النظامية، ففي كل عام يغرق الآلاف من الرجال والنساء والأطفال وهم يحاولون السفر على متن زوارق وقوارب صيد، في مسعاهم للوصول إلى أوروبا عن طريق دول شمال أفريقيا، حيث يعبرون من غرب أفريقيا إلى جزر الكناري الإسبانية، ومن المغرب إلى جنوب إسبانيا، ومن ليبيا وتونس إلى مالطا وجزيرتي صقلية ولامبيدوزا الإيطاليتين، ومن تركيا إلى جزر اليونان. كما يدخل كثيرون آخرون الاتحاد الأوروبي عن طريق البر، عبر تركيا ودول البلقان أو من أوكرانيا وروسيا البيضاء.

الهجرة غير النظامية عبر خليج عدن:

يعد خليج عدن أحد الطرق الرئيسية لموجات الهجرة المختلطة من شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، حيث يعبر المهاجرون خليج عدن والبحر الأحمر إلى اليمن ومنها إلى المملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكانت حركة الهجرة عبر هذا الطريق في الماضي بحجم حركة الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط من شمال أفريقيا أو أكبر منها.

ويعد اليمن بلد عبور لتدفقات الهجرة المختلطة، بما في ذلك طالبي اللجوء والمهاجرين الاقتصاديين. وبعد احتدام الوضع في اليمن مؤخراً، غادر 49.569 شخصاً اليمن إلى جيبوتي وإثيوبيا وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان ومعظمهم عن طريق البحر أو البر، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومما يزيد الوضع تعقيداً عدم توفر معلومات صحيحة عن حقيقة الأوضاع في اليمن، مما يؤدي إلى توافد أعداد جديدة من المهاجرين غير النظاميين الذين لا يوجد لديهم صورة واضحة عن الوضع. وقد وصل عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى نقاط العبور في اليمن منذ بداية عام 2008 حتى أغسطس 2013 أكثر من 434,000 شخص ويشمل اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين بحسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في حين تشير التقديرات الحكومية إلى أن أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين من القرن الأفريقي إلى اليمن تجاوز المليون شخص. كما وصل عدد القادمين عبر هذا الطريق من جيبوتي وحدها منذ يناير وحتى أبريل 2016 إلى 10 آلاف شخص.

جهود جامعة الدول العربية:

تسعى جامعة الدول العربية باستمرار إلى تطوير طريقة عملها بما يتلاءم مع ما تشهده المنطقة من تطورات فيما يتعلق بموضوعات الهجرة واللجوء. ولذلك، قامت الجامعة مؤخراً باستحداث عدة آليات تمكنها من القيام بدورها بطريقة متكاملة من خلال التنسيق مع الدول العربية

الأعضاء والتعاون مع المناظمات الدولية والإقليمية العاملة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، وفي ضوء تزايد عدد وأهمية عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة التي أصبحت تغطي معظم أقاليم العالم، برزت الحاجة إلى إنشاء آلية واحدة تجمع كل الدول العربية تحت مظلتها. وبناءً عليه، قام مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية رقم (142) بإصدار قراره رقم 7833 بتاريخ 7/9/2014 بشأن دورية انعقاد اجتماعات التشاور الإقليمية حول الهجرة والتنمية في المنطقة العربية، والمتضمن الموافقة على عقد اجتماعات التشاور الإقليمية بشأن الهجرة بشكل دوري بوصفها "عملية تشاور إقليمية". ويأتي إنشاء **عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة** (Arab Regional Consultative Process on Migration - ARCP) في مرحلة مهمة على المستوى الدولي، حيث تعمل الدول والمنظمات الدولية العاملة في مجال الهجرة على تنفيذ ما ورد في الإعلان المنبثق عن الحوار الثاني رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية الذي عُقد عام 2013، كما تعمل على تنفيذ الأهداف المدرجة على خطة التنمية المستدامة 2030 التي تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الإعلان الصادر عن الاجتماع العام رفيع المستوى حول التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر/ أيلول 2016 بنيويورك، وكذلك متابعة الإجراءات المتخذة لوضع الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسئولية فيما يتعلق باللاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة.

وتعد عملية التشاور بمثابة منتدى مرن غير رسمي وغير ملزم للدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية لتسهيل الحوار والتعاون بينهم فيما يتعلق بقضايا الهجرة ذات الاهتمام المشترك، منها "الهجرة غير النظامية". ومن بين أهداف عملية التشاور: "تعزيز الفهم المشترك ودراسة أنواع وأسباب وأبعاد وآثار الهجرة وبصفة خاصة الهجرة القسرية والهجرة غير النظامية واتجاهاتها المستقبلية في المنطقة العربية لإيجاد الآليات المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة".

وتأكيداً على اهتمام عملية التشاور بموضوع الهجرة غير النظامية، أصدر الاجتماع الأول للعملية –والذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربي يومي 28-27 أبريل/ نيسان 2015 - بياناً بشأن "ضحايا الهجرة غير النظامية عبر المتوسط". كما تم عقد جلسة لمجموعة دول الجوار الأوروبي العربية يوم 28 أبريل/ نيسان2015 على هامش الاجتماع المذكور، تم خلالها إصدار ورقة حول الموقف العربي حيال سياسة الجوار الأوروبية المجددة فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء تضمنت العديد من الفقرات التي تؤكد على أهمية مكافحة الهجرة غير النظامية.وتم رفع هذه الوثيقة إلى الاتحاد الأوروبي في إطار المشاورات التي أجراها الاتحاد بشأن "سياسة الجوار الأوروبية المجددة" التي تسعى إلى تعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية بينه وبين البلدان المجاورة له، والتي كان من ضمنها المشاورات بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأوروبي.

وخلال الاجتماع الثاني لعملية التشاور الذي عقد في شهر مايو/أيار 2016، تم اعتماد ورقة البرامج التي تعمل على تنفيذ أهداف عملية التشاور، والتي تضمنت النص على: "القيام بإعداد التقارير والدراسات حول الموضوعات ذات الصلة بالهجرة، وذلك لتعزيز الفهم المشترك حول قضايا الهجرة، والتعرف على آخر الإحصاءات المتعلقة بالهجرة بمختلف أنواعها (طوعية/ قسرية، نظامية/ غير نظامية، بين الدول

العربية/ من وإلى أقاليم أخرى، عمالة/ كفاءات)، ودراسة أنواع وأسباب وأبعاد وآثار الهجرة واتجاهاتها المستقبلية في المنطقة العربية، وذلك بهدف مساعدة الدول الأعضاء على إيجاد الآليات المناسبة للتعامل مع التحديات الناتجة عن الهجرة".

وتحضيراً للاجتماع رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر/ أيلول 2016 على هامش أعمال دورتها الواحدة والسبعين، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعقد اجتماعاً استثنائياً لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة بمقرها بالقاهرة يومي 2 و3 أغسطس/آب 2016. وقد خرج الاجتماع ببيان ختامي يوضح الموقف العربي من المحاور الست للاجتماع رفيع المستوى. وقد تم رفع هذا البيان الختامي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما تم الاسترشاد به عند قيام المجموعة العربية بإعداد البيان الخاص بها أمام الجمعية العامة. وتضمن البيان عدة فقرات بشأن الهجرة غير النظامية.

وفي إطار حرص جامعة الدول العربية على التعاون مع المنظمات الدولية بصفة عامة، والتابعة منها للأمم المتحدة بصفة

خاصة، تم إنشاء **مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية** عام 2013 بهدف تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة ومنع ازدواجية الجهود وضمان وجود رسالة واستراتيجية للهجرة على نطاق منظومة متسقة. تترأس مجموعة العمل كل من: جامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ويشارك فيها 13 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.وتشمل مهام مجموعة العمل الإقليمية: تبادل المعلومات، وتحديد المجالات ذات الأولوية للتعاون واستجابة برامجية مشتركة، ونشر الممارسات والدروس المبتكرة والجيدة .

وفي إطار التعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي في مجال الهجرة الدولية، تم إنشاء **لجنة أفريقية عربية فنية تنسيقية معنية بالهجرة**، وذلك بموجب القرار رقم (4) الصادر عن القمة العربية الأفريقية الثالثة التي عقدت بالكويت في شهر نوفمبر 2013 بشأن تعزيز الشراكة العربية الأفريقية في مجال الهجرة. وتتكون اللجنة من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتهدف إلى مساعدة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي على تقوية التعاون بينهما فيما يتعلق بإدارة الهجرة، وتعزيز وحماية حقوق المهاجرين، وتقديم المشورة السليمة للدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة بما يتفق مع المعاهدات الإقليمية والدولية. وتضمنت ورقة شروط المرجعية واختصاصات اللجنة العمل على ضمان إيجاد حلول مستدامة لمشكلات الهجرة غير النظامية وذلك من خلال الاستثمار، وخلق فرص عمل، والعمل على زيادة الوعي بمخاطر هذا النوع من الهجرة، وكذلك ضمان الحفاظ علي حقوق المهاجرين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وحث بلدان المقصد علي التعاون من أجل مساندة بلدان المنشأ، من خلال إقامة مشروعات للتنمية من شأنها خلق فرص عمل والتقليل من الهجرة غير النظامية.

كما تضمن قرار قمة الكويت المشار إليه فقرة بشأن "إنشاء مركز عربي أفريقي لتبادل المعلومات وذلك للحد من تسلل

المهاجرين غير الشرعيين والمخالفين لأنظمة العمل والإقامة". وقد تم إعداد دراسة حول هيكل المركز وأهدافه للعرض على القمة العربية الأفريقية الرابعة في مالابو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

أما فيما يتعلق بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، فقد قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بطرح مقترح لإنشاء مجموعة عمل بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة الدولية، وهو المقترح الذي تم دعمه من قبل الاتحاد الأوروبي، وعقدت مجموعة العمل أول اجتماعاتها خلال الدورة الثانية للتعاون الاستراتيجي بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي يوم 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

وفي نفس الإطار، شاركت الأمانة العامة مع مكتب اتصال المفوضية الأوروبية والجامعة العربية بمالطا (ECLASLO) في تنظيم مائدة مستديرة حول الهجرة بمالطا يوم 1 يوليو/ تموز 2015، لمناقشة "الأجندة الأوروبية حول الهجرة" التي تم الإعلان عنها في 13 مايو/ أيار 2015 والتي تُحدد الإجراءات الفورية التي ستُتخذ من أجل الاستجابة للأزمة في منطقة البحر المتوسط وكذلك الخطوات التي يتعين اتخاذها في السنوات المقبلة لتحسين إدارة الهجرة. وقد جمع هذا اللقاء مشاركون يعكسون وجهة نظر الدول الأعضاء من مسئولين وأكاديميين من كلا الجانبين بالإضافة إلى بعض الخبراء وممثلي المنظمات العاملة في مجال الهجرة، وخرجت المائدة المستديرة بمجموعة من التوصيات المفيدة في هذا الشأن. وبناءً على هذه التوصيات اقترح الجانب الأوروبي عقد مؤتمر حول الهجرة الشرعية كوسيلة لمحاربة الهجرة غير النظامية.

كما شاركت جامعة الدول العربية في قمة فاليتا الأوروبية الأفريقية حول الهجرة التي عقدت بمالطا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 بهدف تعزيز التعاون والتعامل مع التحديات والفرص الحالية الناتجة عن الهجرة. وشاركت كذلك في الاجتماع الذي عُقد لمتابعة مخرجات قمة فاليتا حول الهجرة، والذي نظمته مفوضية الاتحاد الأفريقي بالشراكة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) بنيروبي في شهر ديسمبر/كانون أول 2015. حيث شارك في الاجتماع ممثلون عن الدول الأفريقية متضمنة مصر وتونس والجزائر والصومال والسودان، وممثلون عن الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني وبعض ممثلي الجاليات الأفريقية. وتضمن الاجتماع مناقشة الإعلان السياسي وخطة العمل الصادرة عن القمة ومحاولة ربطها بأولويات المنطقة الأفريقية في مجال الهجرة، والمبادرات والبرامج التي تعمل عليها الدول الأفريقية لعلاج التحديات المرتبطة بالهجرة في المنطقة من بينها إنفاذ القانون في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية ومحاربة مهربي البشر.

وفي مجال **بناء قدرات المسئولين في الجهات المعنية بالدول العربية**، نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ورشة عمل تدريبية بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وذلك خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 لبناء قدرات المسئولين في الجهات المعنية بالهجرة في الدول العربية المتوسطية حول موضوع "الهجرة غير النظامية وتدفقات الهجرة المختلطة". وقد شارك الاتحاد الأوروبي بتقديم عرض للمشاركين في هذه الورشة حول الهجرة غير النظامية واستجابة الاتحاد الأوروبي.

كما تضمنت العديد من الوثائق الصادرة عن اجتماعاتٍ مختلفة عقدتها الأمانة العامة في الفترة السابقة فقرات بشأن الهجرة غير النظامية، منها: البيان الختامي

الصادر عن الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية الذي عقد في يونيو/ حزيران 2013 تحضيراً للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية، وإعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية الذي عقد في شهر يونيو/ حزيران 2013، والاجتماع العالمي الخامس لرؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة الذي استضافته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

كما نظم مركز جامعة الدول العربية في تونس بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ندوة دولية تحت عنوان "الهجرة المغاربية غير النظامية إلى أوروبا في إطار التحولات الإقليمية" في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. وناقشت الندوة عدداً من المحاور من بينها أسباب وتداعيات الهجرة غير النظامية ومساراتها وأنواع الجرائم المرتبطة بها والتشريعات والقوانين المتصلة بها وحقوق المهاجرين والسياسات والاتفاقيات والتوجهات الوطنية والدولية المتعلقة بها. وقد وفرت هذه الندوة فرصة للحوار وتبادل المعلومات والتجارب بين الدول العربية والأوروبية المعنية بقضايا الهجرة، وبلورة رؤى حول معالجة التداعيات المتوقعة لها، وتقديم مقترحات ومشروعات للحد من سلبيات الظاهرة والبحث عن بدائل إيجابية لها.

كما تجدر الإشارة هنا إلى جهود جامعة الدول العربية في مجال مكافحة الإتجار بالبشر؛ حيث أنشأت "وحدة مكافحة الإتجار بالبشر" تحت إدارة الشئون القانونية بالأمانة العامة بهدف تمكين الدول العربية من تحسين قدرتها على جمع بيانات الإتجار بالبشر وتخزينها وتحليلها والإبلاغ عنها وترجمة ذلك إلى تشريعات واستراتيجيات وطنية وخطط عمل. وتركز الوحدة على الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ "الاستراتيجية العربية الشاملة لمكافحة الإتجار بالبشر" التي اعتمدها مجلس وزراء العدل العرب عام 2012، وتعزيز الجهود الإقليمية المشتركة لمكافحة الإتجار بالبشر وتبادل الخبرات التقنية وذلك وفقاً للأدوات الإقليمية والدولية بشأن مكافحة الإتجار بالأشخاص. كما تم تبني "المبادرة العربية لبناء القدرات على مكافحة الإتجار بالبشر" التي تم إطلاق النسخة الثالثة منها في سبتمبر/ أيلول 2014 ويتم تنفيذها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

واستكمالاً لسلسلة التقارير التي تصدرها الأمانة العامة حول الهجرة في المنطقة العربية، يتناول العدد الرابع من التقرير موضوع "الهجرة غير النظامية في المنطقة العربية" ليتواكب مع ما تشهده البلدان العربية في هذه المنطقة من تنامي لهذه الظاهرة. ويتناول التقرير سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية بصفة عامة، ودراسة حالات مصر وليبيا والمغرب وتونس. ومن المتوقع أن يصدر التقرير في بداية عام 2017.

وختاماً، يجب التأكيد على أن مكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر والوقاية من الشبكات الإجرامية يجب أن تتم من خلال التوعية بمخاطرها وسن القوانين اللازمة لمحاربة عصابات التهريب وتجريمها وتفعيل هذه القوانين، مع الحرص على عدم تجريم الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير نظامية لأسباب قاهرة.

منتديات واجتماعات

الاجتماع التشاوري على مستوى المندوبين بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومجلس الأمن

تم عقد اجتماع تشاوري على مستوى المندوبين بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومجلس الأمن بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 2016/5/21. تناول الاجتماع مناقشة عدة موضوعات من بينها الهجرة واللجوء، وقام سعادة السفير الدكتور/ بشر الخصاونة - المندوب الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية بإلقاء مداخلة الجانب العربي حول الهجرة واللجوء خلال الاجتماع. وتناولت مداخلة الجانب العربي أوضاع اللاجئين والمهاجرين في المنطقة العربية، وتداعيات اللجوء على مختلف جوانب الحياة في الدول العربية المضيفة، والتنسيق الدولي والإقليمي، كما عرضت المداخلة بعض الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل مجلس الأمن.

اجتماع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمناقشة البعد الأمني لأزمة الهجرة

عقدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE اجتماعها السنوي "Security Days" هذا العام حول موضوع البعد الأمني لأزمة الهجرة، وذلك يوم 4/3/2016 بروما، لمناقشة أزمة الهجرة وعلاقتها بالأمن سواء أمن الدول المستقبلة أو أمن اللاجئين أنفسهم. وقد شاركت الأمانة العامة في الاجتماع الذي افتتحه السيد/ Paolo Gentiloni Silveri - وزير خارجية إيطاليا، حيث أشار خلال كلمته الافتتاحية إلى أهمية هذا الاجتماع في ظل تفاقم موجات اللجوء والنزوح التي وصلت إلى 60 مليون شخص، منهم مليون وصلوا إلى أوروبا في عام 2015.

تضمن الاجتماع أربعة جلسات تناولت: تحديد التحديات، والمعالجة الأمنية في التعامل مع الهجرة، ومراجعة المقاربات والأدوات لإدارة الهجرة، ومشاركة المجتمعات والجاليات في علاج الأزمة، والخطوات القادمة ودور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشركاء الإقليميين والدوليين، حيث قدم السادة المتحدثون خلال الجلسات عروضاً تناولت الموضوع محل النقاش من مختلف جوانبه، وأعقب ذلك مناقشات عامة حول الموضوع.

الاجتماع التنسيقي الرابع عشر حول الهجرة والتنمية

عقدت شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة الاجتماع التنسيقي الرابع عشر حول الهجرة والتنمية الذي تنظمه بصورة سنوية، وذلك يومي25 و26/2/2016 بنيويورك. وقد شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أعمال الاجتماع إلى جانب منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالهجرة، بالإضافة إلى العديد من الجهات المعنية في مقدمتها المجموعة العالمية للهجرة (GMG) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والبنك الدولي.

وخلال الاجتماع تم تناول رصد وتنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية لعام 2013، بالإضافة إلى التحضير لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين

المؤتمر البرلماني الثاني حول الهجرة:
"مساهمة المهاجرين الأفارقة في تنمية دول المنشأ ودول المقصد"

الاتحاد البرلماني الإفريقي بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية الوطنية لجمهورية جيبوتي المؤتمر البرلماني الثاني حول الهجرة الذي عقد تحت عنوان "مساهمة المهاجرين الأفارقة في تنمية دول المنشأ ودول المقصد"، وذلك يومي 15-2016/2/16 في جيبوتي.

وقد شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أعمال المؤتمر، كما شارك برلمانيون من بعض الدول الإفريقية منها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية السودان، والمملكة المغربية، وممثلون عن المركز البرلماني الإفريقي والبرلمان الأوروبي، بالإضافة إلى المنظمات الدولية التالية: المنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة.

بحث المؤتمر مساهمة المهاجرين في تنمية دول المنشأ ودول المقصد، وتشريعات الدول الإفريقية ذات الصلة بإدارة الهجرة ومكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والمبادرات والعمليات الإقليمية في مجال الهجرة التي تعمل عليها الدول الإفريقية، وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وربطها بالهجرة، وأزمة اللاجئين في أوروبا وأثرها على العلاقات السياسية مع الدول الأوروبية.

المنتدى العالمي للهجرة والتنمية

Global Forum on MIGRATION & DEVELOPMENT

عقدت الدورة الثامنة للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية في إسطنبول في الفترة 14-2015/10/16. شارك في المنتدى نحو 900 مشارك يمثلون 150 دولة، بالإضافة إلى المراقبين، والجمعيات غير الحكومية، والخبراء، والقطاع الخاص، وكانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من ضمن المشاركين. وقد عقد المنتدى على مدار ثلاثة أيام، وتمحورت

جلساته حول الموضوعات التالية: وضع الهجرة والمهاجرين على الأجندة الوطنية والدولية للتنمية ما بعد عام 2015، وتعزيز هجرة العمالة اللائقة والتوظيف المناسب، وتمكين المهاجرين والجاليات من الاندماج الاجتماعي والتنمية البشرية.

كما تضمن المنتدى جلسات خاصة تناولت: مستقبل المنتدى ومنصة الشراكات، حيث قدمت الأمانة العامة مداخلة حول جهود الجامعة العربية في ملف الهجرة واللجوء، ومنصة الشراكات. وقد ناقش المنتدى ولأول مرة موضوع الهجرة القسرية لما يشكله هذا الموضوع من أزمة ملحة تستلزم تضافر جهود كافة الأطراف وتكاتف كافة الجهود للعمل على حلها.

وفي إطار التحضير للمنتدى، تضمن جدول أعمال الاجتماع الأول لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP - الذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 27 و2015/4/28 - مناقشة الموقف العربي من محاور المنتدى العالمي للهجرة والتنمية؛ وتم إصدار ورقة إرشادية للمشاركين من الدول العربية في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، تحتوي على الموقف العربي من محاور المنتدى الثلاثة: التنقل ورفاه المهاجرين، والهجرة كعامل من عوامل التنمية، وتعزيز التعاون الدولي بشأن القضايا الناشئة في مجال الهجرة والتنقل. وقد تم إرسال هذه الورقة إلى رئاسة المنتدى لنشرها على الموقع الخاص به على شبكة الإنترنت.

كما عقدت الدورة التاسعة للمنتدى في دكا ببنجلاديش في الفترة من 10-2016/12/12 تحت شعار «الهجرة التي تعمل لصالح التنمية المستدامة للجميع: نحو خطة هجرة تحولية»، وذلك بمشاركة واسعة من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وكان القاسم المشترك في مناقشات هذه الدورة هو تحسين إدارة الهجرة، وقد تم استخلاص بعض الأهداف التي تغطي كل الأبعاد ذات الصلة بالهجرة من خلال تعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية، ومعالجة الهجرة غير النظامية، والاستجابة للتهجير القسري واللجوء. وتم الاتفاق على ضرورة أن يلعب المنتدى دور في صياغة الاتفاق العالمي حول الهجرة خلال العامين القادمين، وذلك استناداً إلى إعلان نيويورك الذي دعا المنتدى العالمي للمساهمة في المفاوضات الحكومية الدولية المؤدية إلى الاتفاق العالمي حول الهجرة وتبادل ملخص التوصيات الرئيسية للمنتدى مع أولئك الذين يجرون المفاوضات. وأبدت ألمانيا والمغرب استعدادهما للمشاركة المتواصلة بهذا الخصوص بصفتهما الرئاسة المشتركة للدورتين القادمتين للمنتدى عامي 2017-2018.

وكان قد تم الاتفاق خلال الاجتماع الاستثنائي لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة – الذي عقد تحضيراً لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين - على أن يكون البيان الصادر عن الاجتماع بمثابة " وثيقة استرشاديه للدول العربية لدى إعدادها للمشاركة في الاجتماع رفيع المستوى والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية ".

ويعتبر المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية الذي ينعقد سنوياً هو المحفل الأكبر الذي يتناول قضايا الهجرة والتنمية في العالم، وهو منبر دولي استشاري غير ملزم مفتوح لجميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة، وذلك بهدف تعزيز التفاهم والتعاون وإقامة علاقة دعم متبادل بين الهجرة والتنمية. وقد تم إنشاء هذا المنتدى في عام 2006 في أعقاب الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية، وقد تم اعتماد طريقة العمل الخاصة به عام 2007.

آليات التنسيق

الاجتماع الثاني لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ARCP

عُقد الاجتماع الثاني لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة (ARCP) بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يومي 24-2016/5/25، بمشاركة السادة المسئولين ممثلي الجهات المعنية بشؤون الهجرة والمغتربين والجاليات المقيمة بالخارج والمسئولين عن ملف الهجرة في الجهات المعنية بالدول العربية بالإضافة إلى المنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

قامت السيدة/ إيناس الفرجاني – مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة بافتتاح الاجتماع وإلقاء كلمة الأمانة العامة، حيث قامت باستعراض الجهود التي قامت بها الأمانة العامة منذ الاجتماع الأول، كما ألقت الضوء على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاجتماع وأهمية مناقشتها في المرحلة الحالية، والمتضمنة: إنشاء "نظام معلومات عربي موحد للهجرة"، وأهداف التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة، كما ناقش الاجتماع مشروع ورقة برامج عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ومشروع خطة عملها لعامي 2016-2017.

وقد اعتمد الاجتماع ورقة برامج العملية وخطة عملها لعامي 2016-2017، كما صدر عنه عدد من التوصيات الهامة التي تضمنت عقد اجتماعاً استثنائياً لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة(ARCP) تحضيراً لمشاركة الجانب العربي في الاجتماع رفيع المستوى حول التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي تعقده الجمعية العامة للأمم المتحدة على هامش دورتها (71) بنيويورك بتاريخ 2016/9/19.

وكانت عملية التشاور قد أُنشئت بموجب قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (142) بشأن دورية انعقاد اجتماعات التشاور الإقليمية حول الهجرة في المنطقة العربية بوصفها "عملية تشاور إقليمية ". وتعد عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة هي الآلية الإقليمية الوحيدة التي تضم كل الدول العربية؛ حيث أن هناك العديد من العمليات الإقليمية الأخرى حول الهجرة التي تضم في عضويتها بعض الدول العربية الأعضاء. وتعد عملية التشاور العربية بمثابة منتدى لتسهيل الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بقضايا الهجرة ذات الاهتمام المشترك، وتهدف إلى إيجاد فضاء عربي لمناقشة قضايا الهجرة الدولية، وذلك من خلال: تعزيز التعاون بين البلدان المشاركة

والعمل نحو فهم أكثر عمقاً لقضايا الهجرة بالمنطقة العربية، وتعزيز الفهم المشترك حول أسباب وأبعاد وأنماط وآثار الهجرة واتجاهاتها المستقبلية في المنطقة العربية، إلى جانب مساعدة الحكومات على المشاركة برؤى موحدة في الفعاليات العالمية المرتبطة بالهجرة مثل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية والحوار رفيع المستوى حول الهجرة والتنمية وغيرها.

الاجتماع العام رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً عاماً رفيع المستوى في 19 سبتمبر 2016 بموجب القرار الصادر في 22 ديسمبر2015 حول التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. مثل الاجتماع فرصة فريدة لتعزيز وتنفيذ الأطر القائمة وإيجاد وسائل مبتكرة للتعامل مع التحركات الكبيرة للأشخاص، حيث أكد على أن الدول الأعضاء يجب أن تجد السبل لتنظيم حدودها الوطنية بفعالية مع الحرص على حماية حقوق الإنسان لجميع اللاجئين والمهاجرين.

وجاء الاجتماع تتويجاً لعدة مبادرات دولية استجابة لأزمتي اللاجئين والمهاجرين العالميتين. حيث أسفر الاجتماع عن حشد التعهدات المعلنة في المناسبات السابقة، بالإضافة إلى استثمار هذه الالتزامات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين وتعزيز الاستجابات الجماعية لها. ومن المتوقع أن يتم البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الاتفاق العالمي بشأن تقاسم مسئوليات اللاجئين، وكذلك الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة تمهيداً لاعتمادهما عام 2018.

UNITED NATIONS SUMMIT FOR REFUGEES AND MIGRANTS
19 September 2016 • UN Headquarters

وقد تم دعوة الدول والمنظمات الدولية للمشاركة في هذا الاجتماع على أعلى مستوى (مستوى القمة). وأعقبه قمة استضافتها الولايات المتحدة الأمريكية والأردن وأثيوبيا والسويد وكندا وألمانيا على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 20 سبتمبر حول الأزمة العالمية للجوء.

وشاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أعمال الاجتماع، حيث ألقت الأمانة العامة كلمة خلال الجلسة العامة للاجتماع أشارت فيها إلى الاجتماع التحضيري الذي عقدته الأمانة العامة والبيان الختامي الصادر عنه والذي تضمن موقف الدول العربية من محاور الاجتماع رفيع المستوى، كما شاركت الأمانة العامة في المائدة المستديرة حول "العمل الدولي والتعاون في مجال اللاجئين والمهاجرين وقضايا النزوح"، والمائدة المستديرة حول "الاتفاق العالمي لتقاسم المسئولية عن اللاجئين واحترام القانون الدولي".

وقد تضمنت أهم وثائق الاجتماع: التقرير النهائي للأمين العام "بأمان وكرامة: معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين"، القرار النهائي لمنهجية عمل الاجتماع والمحاور التي تم مناقشتها، الوثيقة الختامية للاجتماع العام، إطار الاستجابة الشامل للاجئين، نحو اتفاق عالمي لهجرة آمنة ومنظمة ونظامية.

تحضير الأمانة العامة للاجتماع العام رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين:

كانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد عقدت اجتماعاً استثنائياً لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة (ARCP) بمقرها بالقاهرة يومي 2 و3 أغسطس 2016 تحضيراً للاجتماع رفيع المستوى بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، وذلك بهدف التنسيق العربي في المحافل الدولية ذات الصلة بموضوعات الهجرة. وتم تنظيم الاجتماع بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM).

وشارك فيه ممثلين عن 18 دولة من الدول الأعضاء، حيث تم تمثيل الوفود من قبل: نقاط اتصال عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة في الجهات المعنية على مستوى كبار المسئولين، والجهات المكلفة من الدول الأعضاء بالمشاركة في الاجتماع رفيع المستوى بنيويورك، إلى جانب بعض المنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والبرلمان العربي.

افتتح معالي السيد/ أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية الاجتماع، وأعقب ذلك كلمات لكل من: السيد/ أمين عوض - مدير المكتب الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنسق الإقليمي للأزمة السورية والعراقية، والسيد/ أوفايس سرمد - رئيس مكتب مدير عام المنظمة الدولية للهجرة، والسيدة/ كارين أبو زيد - المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاجتماع رفيع المستوى للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. وصدر عن الاجتماع بياناً ختامياً يتضمن الموقف العربي بشأن المحاور الست للاجتماع رفيع المستوى.

الاجتماع الثاني للجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنظيم الاجتماع الثاني للجنة العربية الإفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي وذلك بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يوم 24 مارس 2016. عقد الاجتماع برئاسة مشتركة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي، وبحث الاجتماع ملخص الدراسة المقرر إعدادها لإنشاء مركز عربي أفريقي لتبادل المعلومات حول الهجرة. كما تم مناقشة التعديلات المطلوب إدخالها على خطة عمل اللجنة خلال الفترة 2016 – 2019، لتعزيز التعاون العربي الإفريقي في مجال الهجرة.

وقد أُنشئت هذه اللجنة بموجب القرار الصادر عن القمة العربية الأفريقية الثالثة التي عقدت بالكويت في شهر نوفمبر 2013 بشأن تعزيز الشراكة العربية الأفريقية في مجال الهجرة، والمتضمن الموافقة على إنشاء لجنة أفريقية عربية فنية تنسيقية مكونة من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية للنظر في موضوع الهجرة، وكذلك قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الصادر في دورته العادية رقم 141 قراره رقم 7768 بتاريخ 2014/3/9 بهذا الشأن.

ويتمثل الغرض الأساسي للجنة في تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في إدارة شئون الهجرة ولا سيما بتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء حول الأمور المتعلقة بالهجرة في كل من المنطقتين وفق الاتفاقات والآليات الإقليمية والدولية. كما أن اللجنة سوف تساعد الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية علي تقديم المساندة التحليلية والفنية والاستشارية من أجل المساعدة علي التطبيق الفعلي للاتفاقات الخاصة بسياسات الهجرة وغيرها من السياسات والمواقف والاستراتيجيات

ذات الصلة علي مستوى الدولي والإقليمي والوطني سواء في أفريقيا أو الدول العربية، وتعزيز الموائمة بين كافة المبادرات المتعلقة بالهجرة التي تتخذها مختلف إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وشركائهما، وإشراك الأطراف الفاعلة علي المستويين الوطني والإقليمي إشراكاً وثيقاً في حماية حقوق المهاجرين، وتقييم الوضع الراهن للمنهجيات المتعلقة بشئون الهجرة علي مختلف المستويات ومدى الاستجابة لها، والدعوة إلي إصلاح القوانين والسياسات المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين والسعي إلى ذلك من خلال عقد ورش العمل والندوات والبيانات العامة وبرامج التوعية بهذا الشأن، وتسهيل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات العاملة في مجالات لها صلة بالهجرة، علي المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف، وتبادل وجهات النظر والمعلومات حول الأنشطة المتعلقة بالهجرة في كل من المنطقتين.

تقارير ودراسات

العدد الرابع من تقرير الهجرة العربية: الهجرة غير النظامية في شمال أفريقيا

تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حالياً بإعداد العدد الرابع من تقرير الهجرة العربية الذي يتناول موضوع "الهجرة غير النظامية في المنطقة العربية". وقد تم اختيار هذا الموضوع ليتواكب مع ما تشهده البلدان العربية في هذه المنطقة من تنامي لظاهرة الهجرة غير النظامية والمختلطة، حيث تتمثل أهمية هذا التقرير في أنه يقوم بإلقاء الضوء على قضية الهجرة غير النظامية في شمال أفريقيا التي تعد أحد أهم التحديات التي تواجه المنطقة حالياً، وذلك بهدف التعرف على حجم الظاهرة وأسبابها واتجاهاتها والجهود المبذولة لمكافحتها، من خلال استعراض سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية بصفة عامة، ودراسة حالات كل من مصر وليبيا والمغرب وتونس.

وقد تم الاستعانة عند إعداد هذا التقرير بمجموعة من الخبراء العرب في مجال الهجرة الدولية ذوي خلفيات علمية وعملية متعددة في مجالات العلوم السياسية والاقتصاد والاجتماع والديموغرافيا والإحصاء. ومن المتوقع أن يصدر التقرير في بداية عام 2017.

وجدير بالذكر أن هذا التقرير يعد استكمالاً لسلسلة من التقارير التي قامت الأمانة العامة بإصدارها بهدف رصد التطورات الخاصة بالهجرة العربية؛ حيث أصدرت التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية عام 2006، ثم التقرير الإقليمي لهجرة الكفاءات عام 2008، ثم التقرير الثالث حول الهجرة والتنمية عام 2014.

الهجرة القسرية في المنطقة العربية

أعدت الأمانة العامة تقريراً حول "الهجرة القسرية في المنطقة العربية: نظرة عامة حول الأزمة واستجابة الدول الأعضاء وجهود جامعة الدول العربية". تضمن التقرير مقدمة حول قضية اللاجئين في المنطقة العربية والتي تعد الأطول عهداً في العالم والتي استمرت بدءاً بالتهجير العربي الفلسطيني من الأراضي المحتلة إلى تفاقم حالات اللجوء والنزوح مؤخراً في أنحاء مختلفة من الوطن العربي، حيث أدت الأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية - وخاصة خلال الست سنوات الأخيرة - إلى وجود حركة من اللجوء والنزوح بصور مختلفة فردية وجماعية، مما شكل مفصلاً متجدداً في المعاناة الإنسانية.

تضمن التقرير معلومات حول اللاجئين في المنطقة العربية وجهود الدول العربية في إطار الاستجابة للأزمات التي مرت بها بعض دول المنطقة؛ حيث تناول الأزمة السورية، والأزمة العراقية، والأزمة الليبية، والوضع في الصومال، والوضع في السودان، والأزمة اليمنية، واللاجئون الفلسطينيون، بالإضافة إلى أوضاع اللاجئين العرب في الدول الأوروبية.

كما استعرض التقرير جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة بإداراتها المعنية، والتي قامت بتكثيف أنشطتها والتنسيق الحثيث مع المنظمات الدولية المعنية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الإغاثة الدولية، وذلك لإعداد الدراسات والتقارير حول المهاجرين واللاجئين وتنسيق التعاون لاتخاذ الإجراءات اللازمة ووضع الاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها توفير المعونات والمساعدات الإنسانية اللازمة وحماية اللاجئين والاستجابة للأزمات في المنطقة العربية، وكذلك تفعيل اتفاقيات التعاون المشترك لإحياء ودعم وتحديث "الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين" والعمل على تفعيلها. كما استعرض قيام جامعة الدول العربية بتطوير طريقة عملها بما يتلاءم مع ما تشهده المنطقة من تطورات فيما يتعلق بموضوعات الهجرة واللجوء من خلال استحداث عدة آليات تمكنها من القيام بدورها بطريقة متكاملة من خلال التنسيق مع الدول العربية الأعضاء والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في هذا المجال. ويتم تسليط الضوء خلال الأنشطة المختلفة لهذه الآليات على الهجرة القسرية.

أخبار الجاليات العربية: مغتربون ولاجئون

احتفال يوم المغترب العربي لعام 2016

تفعيلاً لقراري مجلس الجامعة رقم 6454 بتاريخ 14/9/2004 ورقم 7411 بتاريخ 13/9/2011 بشأن الاحتفال بيوم المغترب العربي، تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإقامة احتفالات سنوية بهذه المناسبة في بلدان المهجر. وقد تم إحياء يوم المغترب العربي هذا العام من خلال إقامة احتفالية بهذه المناسبة في باريس بالتنسيق مع بعثة الجامعة العربية هناك. حيث عقد احتفال استثنائي هذا العام بتاريخ 22/3/2016 ليكون احتفالاً مزدوجاً يتزامن مع عيد تأسيس الجامعة.

تم خلال الحفل تقديم دروعاً تكريمية بمناسبة يوم المغترب العربي لأربع شخصيات من الجاليات العربية المقيمة في فرنسا الذين تم اختيارهم من قبل مجلس السفراء العرب ممن حققوا نجاحاً في مجال عملهم وهم: السفير الشاعر والكاتب صلاح ستيتية من الجمهورية اللبنانية، وقائدة الأوركسترا زهية زيواني من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والموسيقار والملحن باتريك لاما من دولة فلسطين، والبروفيسور الطبيب علاء الغنيمي من جمهورية مصر العربية. وقد شارك في الاحتفالية أكثر من 400 شخص من بينهم رئيس معهد العالم العربي بباريس والسادة السفراء، وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي في فرنسا ولدى اليونسكو، وممثلون عن وزارة الخارجية ورئيس المجلس التنفيذي وسفير الفاتيكان، وممثل عن مديرة عام اليونسكو، والعديد من الجمعيات العربية والإسلامية، بالإضافة إلى عدد من الإعلاميين.

اليوم العالمي للاجئين

قامت عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة - والتي تتولى الأمانة العامة أمانتها الفنية - بإصدار بيان بمناسبة اليوم العالمي للاجئين الموافق 20 يونيو 2016، حيث قام المشاركون خلال الاجتماع الثاني لعملية التشاور الذي عقد بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يومي 24-25/5/2016 بالاتفاق على محتوى هذا البيان لإصداره بهذه المناسبة.

أعرب ممثلو الدول الأعضاء في هذا البيان عن قلقهم من استمرار التزايد المضطرد في أعداد اللاجئين في المنطقة العربية للعام السادس إثر الأزمات التي تمر بها

عدة دول على رأسها سوريا، والتي تتحمل المنطقة العربية العبء الأكبر لها سواء من خلال استضافة العدد الأكبر من اللاجئين أو توفير التمويل لتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لهم. كما جددوا إعرابهم عن قلقهم من استمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين ودعوا المجتمع الدولي إلى تحمل مسئولياته الكاملة تجاههم.

كما ثمن البيان الدور الذي تقوم به المنظمات المهتمة بشؤون اللاجئين، وأكد على أهمية تكاتف الجهود لرفع الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والأمنية عن دول الجوار المستقبلة لأعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين انطلاقاً من الشعور بالمسئولية المشتركة من جانب مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي. وأكد على ضرورة بذل الجهود لوقفها ومكافحة عمليات التهريب والإتجار بالبشر وعلى ضرورة إعادة النازحين إلى أوطانهم وبذل المزيد من الجهد لحمايتهم، وضرورة اقتران ذلك بمقاربات طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية الدافعة لخروج تدفقات الهجرة غير النظامية والمختلطة من خلال العمل على سرعة إنهاء الأزمات التي تؤدي إلى اللجوء وكذلك زيادة المشروعات التنموية في دول المصدر للحد من الهجرة غير النظامية.

مبادرة البرلمان العربي لحماية حقوق اللاجئين السوريين

أطلق البرلمان العربي مبادرة لحماية حقوق اللاجئين السوريين "رؤية برلمانية لحماية حقوق اللاجئين السوريين من منظور إنساني تشريعي". تهدف المبادرة إلى توحيد كافة الجهود العربية والإقليمية والدولية من أجل توفير ما يلزم لحماية حقوق اللاجئين السوريين، وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان ووثيقة جنيف لحقوق اللاجئين، وتدعو إلى عمل دولي مشترك بين كافة المنظمات المعنية والدول المضيفة للاجئين من أجل دعمها، بهدف توفير سبل الحياة الكريمة للاجئين، وضمان كافة حقوقهم وبالأخص التعليم والتأهيل المهني. وبالذات في الدول التي تعاني من أزمات كاليونان وقبرص ومقدونيا.

وقد تم عقد اجتماع تنسيقي بين البرلمان العربي والإدارات المعنية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أبريل 2016 بمقر الأمانة العامة، وذلك للتشاور عن سبل التنسيق والتعاون بشأن التحرك الإقليمي والدولي، لضمان الحماية القانونية والإنسانية للاجئين وخاصة السوريين. وقد بحث الاجتماع الهدف من المبادرة وكيفية تنفيذها، وتم الاتفاق على تشكيل فريق عمل مشترك من الإدارات المعنية بالأمانة العامة لزيارة برلمانات الدول الأوربية المستضيفة للاجئين السوريين والبرلمانات الإقليمية والمنظمات المعنية.

ويسعى البرلمان العربي إلى تحقيق تعاون دولي فعال وناجز لحماية حقوق اللاجئين، في ظل تزايد الانتهاكات والمآسي الإنسانية التي يتعرضون لها.

تجمع الشتات في أوروبا يعقد ندوة في برلين بعنوان "القضية الفلسطينية أين وإلى أين"

في إطار الحملة الوطنية من أجل إعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية كمطلب شعبي من أجل تحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني قام تجمع الشتات الفلسطيني في أوروبا بعقد ندوة حوار ولأول مرة في أوروبا تجمع معظم ألوان الطيف السياسي الفلسطيني في أكتوبر 2016 بمشاركة أبناء الجالية الفلسطينية وجمعيات عربية وفلسطينية. وقد افتتح الندوة رئيس تجمع الشتات في أوروبا السيد نضال حمدان بالوقوف دقيقة صمت وبقراءة الفاتحة على أرواح شهداء الشعب الفلسطيني.

لاجئون في أولمبياد 2016

دُهشَ العالم وهو يشاهد فريق اللاجئين في ألعاب ريو دي جانيرو 2016. ويعد هذا الفريق الأول من نوعه ويتألف من 10 رياضيين الذين حققوا نجاحاً أوضح أن في وسع أي شخص أن يحقق النجاح مهما كانت الظروف قاسية.

وكان من أبرز الوجوه في الأولمبياد هذا العام السباحة يسرى مارديني ذات الـ18 عاماً والتي كانت تقطن في أحد أرياف دمشق وغادرت إلى تركيا وتمكنت من الوصول إلى ألمانيا بعد أن كاد القارب الذي كان يقلّها من تركيا إلى اليونان يوشك على الغرق في البحر وبدأت هي وأختها سارة بالغطس ودفع القارب لمدة ثلاث ساعات حتى وصل إلى جزيرة ليسبوس اليونانية. وقد فازت يسرى في سباق 100 متر لسباحة الفراشة ولكنّها لم تتأهل بسبب عدم كفاية الوقت الذي سجلته للتأهل، إلا أن ما حققته في هذا السباق يعتبر من دون شك إنجازاً كبيراً.

وكان من بين فريق اللاجئين الذي حظى بشعبية كبيرة خلال الأولمبياد كذلك السبّاح السوري الأصل رامي أنيس الذي يعيش في بلجيكا، وخمسة عدائين من السودان، وعدّاء ماراثون إثيوبي واحد، ولاعبو جودو من جمهورية الكونغو الديموقراطية.

رموز المغتربين العرب

رموز غادرتنا

رحل عن عالمنا هذا العام اثنين من أهم رموز المغتربين العرب؛ الأولى هي المعمارية زها حديد والتي رحلت عن عالمنا في 31 مارس 2016، والثاني هو الدكتور أحمد زويل الملقب بـ "نوبل العرب" والذي وافته المنية في 2 أغسطس 2016.

أحمد زويل

بدأ الدكتور أحمد زويل مسيرته العلمية بكلية العلوم جامعة الإسكندرية، حيث حصل على بكالوريوس العلوم بامتياز مع مرتبة الشرف في الكيمياء عام 1967، انتقل بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاستكمال دراسته العليا في جامعة "بنسلفانيا" في علوم الليزر وبعد ذلك عمل باحثاً في جامعة كاليفورنيا، وانتقل للعمل في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا وتدرج في المناصب إلى أن أصبح أستاذاً ورئيس لقسم علم الكيمياء بها.

نال الدكتور أحمد زويل العديد من الجوائز أبرزها حصوله على جائزة نوبل في الكيمياء عام 1999 عندما نجح في اختراع مايكروسكوب يقوم بتصوير أشعة الليزر في زمن مقداره فمتوثانية، وتم تكريمه في بلده الأم في نفس العام حيث حصل على قلادة النيل العظمى وهى أعلى وسام مصري.

بالرغم من طيلة سنين غربته عن الوطن إلا أنه لم ينس أبداً العمل على النهضة العلمية للأمة العربية فقد أسهم الدكتور أحمد زويل في إنشاء مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا في مصر، وشارك في تقديم واجب العلم في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، وأسهم بشكل كبير في اجتماعات تطوير "مؤسسة قطر" في الدوحة، وشارك في العديد من المنتديات العلمية في تونس.

كان الدكتور أحمد زويل أحد أهم وأبرز رموز المغتربين العرب، وقد غادرنا بعد مسيرة مليئة بالعطاء عن عمر ناهز السبعين عاماً تاركاً وصية مفادها استكمال مشروعه العلمي الكبير والمتمثل في مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا.

زها حديد

زَها حديد هي معمارية عراقية الأصل ولدت في بغداد عام 1950، وحصلت على شهادة الليسانس في الرياضيات من الجامعة الأميركية في بيروت عام 1971، تخرجت عام 1977 في الجمعية المعمارية «AA» أو «Architectural Association» بلندن عملت كمعيدة في كلية العمارة 1987، انتظمت كأستاذة زائرة أو أستاذة كرسي في عدة جامعات في أوروبا بأمريكا منها هارفرد وشيكاغو وهامبورغ وأوهايو وكولومبيا ونيويورك ويل، ولها شهرة واسعة في الأوساط المعمارية الغربية، وهي حاصلة على وسام التقدير من الملكة البريطانية.

تميزت زها حديد بنشاط أكاديمي واضح منذ بداية حياتها العملية، فقد بدأت التدريس في الجمعية المعمارية. وكانت بداية نشاطها المعماري في مكتب OMA ثم أنشأت مكتبها الخاص عام 1978. وفي عام 1994 عينت أستاذة في منصب كينزو تاجيه، في قسم التصميم (الدراسات العليا) بجامعة هارفارد ومنصب سوليفان في جامعة شيكاغو بمدرسة العمارة كأستاذ زائر. وهي الآن أستاذ زائر في بعض الجامعات مثل جامعة ييل.

أقامت زها حديد العديد من المعارض الدولية لأعمالها الفنية تشمل التصاميم المعمارية والرسومات واللوحات الفنية. وتتميز أعمال زها حديد باتجاه معماري واضح في جميع أعمالها وهو الاتجاه المعروف باسم التفكيكية أو التهديمية وهو اتجاه ينطوي على تعقيد عال وهندسة غير منتظمة، كما أنها تستخدم الحديد في تصاميمها بحيث يتحمل درجات كبيرة من أحمال الشد والضغط تمكنها من تنفيذ تشكيلات حرة وجريئة.

حصلت زها حديد على شهادات تقديرية من أهم الشخصيات المعمارية مثل الياباني كانزو تانك، كما حصلت على جائزة بريتزكر المشهورة في مجال التصميم المعماري، حيث تعادل في قيمتها جائزة نوبل، كما فازت بأرفع جائزة نمساوية عام 2002، حيث حصلت على جائزة الدولة النمساوية للسياحة واُختيرت زها كرابع أقوى امرأة في العالم في 2010 حسب تصنيف مجلة التايمز. وحصلت على وسام التقدير من الملكة البريطانية، واختيرت كأفضل الشخصيات في بريطانيا عام 2012.

وقد تُوفيت زها حديد في 31 مارس 2016 عن عمر ناهز ال65 عاماً، تاركةً وراءها الكثير من الإنجازات الموجودة في العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم مثل محطة إطفاء الحريق في ألمانيا، ومتحف الفن الحديث في مدينة سينسيناتي بالولايات المتحدة، ومركز الفنون الحديثة في روما، ومعرض منطقة العقل في الألفية بلندن، وجسر في أبوظبي، ومحطة لقطار الأنفاق في ستراسبورج، والمركز العلمي في ولسبورج، ومحطة البواخر في سالرينو، ومركز للتزحلق على الجليد في انسبروك، والمركز الرئيسي لشركة بي إم دابليو بألمانيا.

جاليات عربية

العرب الأمريكيون

بدأت الهجرة العربية إلى القارة الأمريكية في القرن التاسع عشر، ويعد أنطونيوس البشعلاني أول مغترب لبناني هاجر إلى أميركا الشمالية عام 1854 وقد أطلق عليه "المغترب الأول". وفي العصر الحالي، هناك جدل كبير حول العدد الدقيق للعرب الأمريكيين، ففي حين يبلغ تعدادهم 1.9 مليون نسمة وفقاً لمكتب الإحصاء الأمريكي، نجد أن الرقم المنشور وفقاً للمؤسسة العربية الأمريكية (AAI) Arab American Institute هو 3.7 مليون أمريكي من أصل عربي.

وأغلب هؤلاء العرب الأمريكيين هم من أصول لبنانية ومصرية وسورية وفلسطينية وأردنية ومغربية وعراقية وسودانية، وهم موزعون بالتساوي على أقاليم الولايات المتحدة الأربعة، لكن معظمهم يتركز في خمس ولايات، حيث إن 48٪ منهم يعيشون في: كاليفورنيا – فلوريدا – ميتشغان – نيوجيرسي – نيويورك. ويعيش العدد الأكبر من العرب في مدينة نيويورك يليها كل من: لوس أنجلوس – شيكاغو – هيوستن – ديترويت – سان دييجو. ويمثل الأمريكيون من أصل عربي 30٪ من السكان في ديربورن. وقد ازداد تعداد العرب تقريباً في كل الولايات خلال العقدين الماضيين.

وحوالي نصف المقيمين في الولايات المتحدة من أصول عربية مولودون فيها وحاصلون على جنسيتها (46٪). أما العرب المولودون خارجها، فقد حصل أكثر من نصفهم على الجنسية الأمريكية بحلول عام 2000.

أكثر من 40٪ من العرب الأمريكيين حاصلون على درجات جامعية، وهي نسبة أعلى من النسبة الكلية للسكان. كما تبلغ نسبة العرب الأمريكيين البالغين من العمر 25 سنة والحاصلين على الشهادة الثانوية أو على درجة علمية أعلى 84٪. وتبلغ نسبة حاملي الماجستير أو الدكتوراه 17٪، وهي النسبة التي تقترب من ضعف المعدل العام لحاملي الشهادات العليا في الولايات المتحدة.

بالرغم من أن غالبية سكان البلدان العربية هم من المسلمين، إلا أن معظم العرب الأمريكيين مسيحيون. ووفقاً للمؤسسة العربية الأمريكية، يشكل المسيحيون 63٪ من العرب الأمريكيين، بينما يشكل المسلمون حوالي 25٪ منهم.

وكان للمغتربين العرب الأوائل نشاط بارز في المجال الأدبي، وأسس هؤلاء المهاجرين العديد من التنظيمات الاجتماعية والثقافية في الأمريكتين ولمعت منهم أسماء كبيرة في عالم الأدب ممن عرفوا بـ "أدباء المهجر" من أمثال مجموعة "الرابطة القلمية" في أمريكا الشمالية التي تأسست عام 1920 ومن أعضائها - جبران خليل جبران وميخائيل نعيمة وإيليا أبو ماضي. كما أصدروا العديد من الصحف والدوريات العربية وغير العربية في دول المهجر، وأسسوا الكثير من النوادي والتنظيمات ذات النزعة السياسية والقومية إلى جانب النزعة الخيرية والتعليمية والثقافية. وقد أحصى (فيليب حتى) عام 1929 الجرائد والمجلات والدوريات العربية والإنجليزية التي أصدرها المغتربون في الولايات المتحدة فوصل عددها إلى 102، بدأت بالصحيفة الأولى (كوكب أمريكا) عام 1892، ثم (العصر) عام 1894، و(الأيام)

عام 1897، و(الهدى) عام 1898، و(مرآة الغرب) عام 1899.

وفيما يتعلق بالمشاركة في الحياة السياسية، هناك بعض المحاولات والجهود المبذولة من قبل الجاليات العربية المقيمة في الولايات المتحدة لتنظيم الكتلة التصويتية للعرب الأمريكيين؛ فهناك كيانات تم إنشاؤها مثل: المصوتون العرب الأمريكيون Arab American Voters (AAV)، وهيا نصوت Yalla Vote، بهدف تشجيع الناخبين العرب على المشاركة في الحياة السياسية والإدلاء بأصواتهم في الانتخابات.

تواصلوا معنا

تليفون: 25750511 (202+) داخلي: 3756- 3015

فاكس: 25740331 - 25761017 (202+)

عنوان البريد الإلكتروني: aemigrant.dept@las.int